أثر اختلاف اختلاف القراءات القرآنية بتقديم الخبر أو عدمه

إعداد

أ.أحمد محمد عبد الفتاح عوض
باحث ماجستير

أ.د.محمود فراج عبد الحافظ
أستاذ العلوم اللغوية (المتفرغ)

قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب
جامعة دمنهور

دورية الانسانيات. كلية الآداب. جامعة دمنهور
العدد الثالث و الستون - يوليه -الجزء الأول - لسنة 2024

أثر اختلاف اختلاف القراءات القرآنية بتقديم الخبر أو عدمه

أ.أحمد محمد عبد الفتاح عوض

أ.د.محمود فراج عبد الحافظ

الملخص

اختلاف القراءات بتقديم الخبر، سواء كان هذا الخبر خبر المبتدأ أو خبر «كان» أو خبر «إن»، فإنه قد ترد قراءة ما فتعطي الكلمة إعرابا معينا، ثم ترد قراءة أخرى فتعطي الكلمة إعرابا مختلفا لنفس الكلمة مع وجودها في نفس المكان، ثم تُوجه كل قراءة بتوجيه مختلف يختلف معه المعنى، وهذا من إعجاز القرآن الكريم، وذلك أن القرآن الكريم مع قلة حروفه إلا أنه يمكن استنباط كثير من المعاني ما يعجز العقل البشري عن حصرها، وذلك عبر كل العصور فكلما جاء عصر يستنبط دلالة لم يسبق إليها في عصور سبقته، وكلما جاء باحث ليتدبر ويتفكر توصل إلى دلالة جديدة لم يطلع عليه من سبقه وهكذا، وقد اشتمل هذا البحث على الأثر الناتج من اختلاف القراءات القرآنية بتقديم الخبر خاصة أو عدم التقديم، فإنه مع اختلاف القراءات القرآنية سواء بالتقديم أو بغير ذلك يتجلى المعنى أو تزيد القراءة اتضاحا، فإنه بالجمع بين القراءات يمكن يخرج حكما أو يقف الفقهاء تشريعا، فالقراءات تتكامل، وقد أعد الباحث ذلك في أربعة مسائل:

المسألة الأولى: فعن تقديم الخبر شبه الجملة.

المسألة الثانية: فعن تقديم الخبر المفرد.

المسألة الثالثة: فعن المصدر الؤول.

المسألة الرابعة: فعن تقديم الخبر الجملة.

This research (the difference between the Qur'anic readings by upfronting the predicate or not) is about the difference between the Qur'anic readings by upfronting the predicate, whether that predicate was for a “subject”, “was”, or “Inna”. As some readings might give words specific parsing, and some others come to give the same word in the same Syntax a different parsing. And then every reading is headed differently in a way differentiates the meaning.

This is a miraculous thing about the Qur'an. Despite its few letters, a lot of meanings can be understood from it, a large number that the human brain cannot contain throughout history. Every time a new era comes, it derives a significance that had not been preceded in previous eras, And whenever a researcher comes to contemplate and ponder, they reach a conclusion that no one has previously reached and so. This research contains the resulting effect of the different Qur'anic readings by placing the predicate upfront or not. Yet with these variations of the Qur'anic readings either with the upfronting of the predicate or not, the meaning becomes manifest and the reading is clearer. By combining the readings, a legal ruling can be concluded, or the jurists base a legislation as the readings are integrated. The researcher prepared that in four issues.

First issue: is about upfronting the complex predicate.

Second issue: is about upfronting the simple predicate.

Third issue: is about the gerund.

Fourth issue: is about the complete predicate.

المقدمة

الحمد لله الذى أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، وقيض لخدمته طائفة من أهل العلم المخلصين، الذين عرفوا أسرار العربية وبينوها للسالكين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا يارب العالمين.

وبعد

فإن القرآن الكريم هو خير كتاب على وجه الأرض، ولغته هي أفضل اللغات، بيد أنه منزل من عند الله، بل هو كلام الله، وأنزل على أفضل الأنبياء والمرسلين محمدﷺ، لذلك فمن الشرف أن يقضي الإنسان وقته في مدارسته، ومعرفة أسراره التي لا حصر لها في شتى المجالات، من لغة وفلك وطب وجغرافيا وغيره، ولا يكون ذلك إلا بالوقوف على معانيه، وإمعان النظر في دلالة ألفاظه، التي كانت وما زالت معجزة للعالمين، وكيف لا وقد يتغاير لفظه ليدل على معان عدة، تتفق بعضها مع بعض تارة، وتختلف تارة، وتتكامل تارة، وتعطي معنى جديدا تارة أخرى.

فمن فضل الله علينا أنه قد أنزل القرآن على سبعة أحرف، حيث قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةَ أَحْرُفٍ فَاقْرَؤُوا مَاتَيَسَّرَ مِنْهُ»[1]، ولقد نتج عن هذه الأحرف ما يعرف بالقراءات (متواترها وشاذها) ولقد يسرت هذه القراءات على جموع قبائل العرب تيسيرا بالغا، حيث اختلفت اللهجات العربية والأصوات، فلو كلفت كل قبيلة أن بغير لسانها ولهجتها لكان ذلك شاقا عليها، فلذلك يسر الله سبحانه وتعالى على القبائل قراءته بأن أنزل القرآن على سبعة أحرف، ثم نتج عن اختلاف القراءات اختلاف في التركيب اللغوى، ما بين تقديم وتأخير، أو فصل بين أجزاء الجملة، أو قلب مكاني بين حروفها، ولقد تناول الباحث في بحثه هذه الجوانب في القرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة، ليبين دلالة كل قراءة وما أفادته من معنى، تشتمل عليه القراءات الأخرى، أو تضيف معنى جديدا لم يوجد فى غيرها.

أسباب اختيار الموضوع

1 – علم القراءات علم غزير مليئ بالمعارف، كما أن القرآن صالح لكل زمان ومكان.

2 – تعلق الموضوع بالقرآن الكريم، الذي هو كلام الله ﷻ، فأرد الباحث أن يكون له سهم في خدمة كتاب الله.

([1]) صحيح البخارى رقم 4992ص1277– (دار ابن كثير– دمشق – بيروت) ط الأولى – 1423هـ/2002م

3 – علم القراءات علم غامض على كثير من طلاب العلم فأراد الباحث أن يضع حجرا في تبسيطه أمام طلابه وبيان بعض الآثار اللغوية المترتبة على تنوع القراءات.

4 – قال تعالى ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [سورة محمد:24] ومن تدبر القرآن تدبر أثر اختلاف قراءاته.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى، ولقد جُمع في هذا البحث كثير من المتواترة والشاذة حيث اشتمل على كثير من الموضع التي اختلفت القراءات فيها، ما بين خلاف بين القراءات المتواترة وبعضها، أو بين المتواترة والشاذة، أو بين الشاذة وبعضها، فكان لا بد من تقديم الخلاف بين القراءات المتواترة على الخلاف الناتج بين القراءات المتواترة والشاذة في المسألة الواحدة، إذ أن المتواترة أوثق وبها قرأ الأكثرون، ثم إذا كان الخلاف بين المتواتر والشاذ سميت القراءة المتواترة قراءة الجماعة.

مصطلحات البحث

القراءات لغة: جمع قراءة، والقراءة مصدر للفعل قرأ، يقال قرأ يقرأ قراءة وقرآنا، واسم الفاعل منه قارئ، والقراءة أي: الضم والجمع، يقال: «قَرَأْتُ الْقُرْآنَ» أي: لفظت به مجموعا، و«قَرَأْتُ الشَّيْءَ» أي: جمعته وضممت بعضه إلى بعض، ومنه قوله تعالى﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [سورة القيامة:18/17]، ومنه الْقُرْأُ، وهو الحيض وقيل الطهر.[2]

وأما **القراءات في الاصطلاح:** فهي علم بكيفية أداء القراءات القرآنية معزوا لناقله، وهذه القراءات تنقسم إلى قسمين، قراءات متواترة، وقراءة شاذة، فالقراءات المتواترة اشترط العلماء لها شروطا، ذكرها ابن الجزري فقال: (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين.)[3]، فهذه الأركان الثلاثة لازمة لقبول القراءة وشرط في صحتها، ومتى اختل ركن منها فهي قراءة شاذة.

([2]) لسان العرب لابن منظور ج3563/5 (دار المعارف – مصر بدون ط – ت عبد الله علي الكبير/محمد أحمد حسب الله/هاشم محمد الشاذلي)

([3]) النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ج9/1 (المكتبة التجارية الكبرى – مصر – بدون ط)

نشأة القراءات:

لعل البعض عندما يسمع أن هذه قراءة نافع أو ابن كثير أو غيره من القراء يظن أنه قد قرأ بها من عند نفسه، بل وقد يزعم البعض أن الصحابة رضوان الله عليهم هم من اخترعوا هذه القراءات، وهذا كله لا علاقة له بالصحة، بل إن الصحيح الثابت ما جاء في كتب السنة أن رسول الله ﷺ قال: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدَنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[4]، وقد روى الإمام البخاري أن عمر بن الخطاب قال: «سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنَ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ الله ﷺ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ الله ﷺ، فَكِدْتُ أَنْ أُسَاوِرَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ الله ﷺ، فَقُلْتُ كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَقْرَأْنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ. فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حَرْفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، ثُمَّ قَالَ: اقْرَأْ يَا عُمَرَ، فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»[5]، فدلت الروايتان السابقتان على أن هذا التعدد قد حدث في عهد رسول الله وتحت مراده، وكأن رسول الله كان يُعلم كل واحد من الصحابه قراءة من القراءات التي نزلت عليه ليقرأ بها وينشرها في الأمصار.

الحكمة من تعدد القراءات القرآنية

اعلم أن تعدد القراءات القرآنية أنما هو نابع من تعدد لهجات العرب واختلاف اللسان ما بين تميم وهذيل وقريش وغيرهم وكلها لغات فصيحة لكن افصح اللسان هو لسان قريش، قال ابن جني: (ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء.)[6]، والسبب في ذلك هو تشريف قريش بأن بها بيت الله الحرام فكانت كل القبائل تتوافد إليها لزيارة بيت الله الحرام، كما أن فيها أكبر سوق تجاري وهو سوق عكاظ، فاختارت قريش من كل قبيلة أفصح ما عندها، حتى كانت هي أفصح العرب، لكنك إذا حكمت بفصاحتها ليس لك أن تحكم على

([4]) صحيح البخاري رقم4991 ص1276

([5]) صحيح البخاري رقم 4992 ص1276

([6]) الحصائص لابن جني195 (دار الكتب المصرية –1371هـ/1952م ط الثانية/ ت محمد أبو الفضل إبراهيم)

ما سواه بالخطأ، لكن غاية ما هنالك أن تقول هذه اللغة أفصح من غيرها، فهذا فصيح لكن هذا أفصح منه، قال ابن جني: (ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليس أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها.)[7]، فدل كلام ابن جني على أن اللهجات كلها فصيحة، ثُمَّ إن تعدد القراءات جاء لغرض التسهيل على المسلمين بسبب اختلاف اللهجات ليسهل على العرب قراءته حيث قال عز وجل﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ [سورة القمر:17]، فلو نزل القرآن بلهجة واحدة لكان شاقًا على أصحاب اللهجات الأخرى قراءته، وهذا مناف لكونه ميسرا.

معنى التقديم والتأخير:

اعلم أن التقديم التأخير لفظان متضادان فلذلك لا تكاد تجد في كتب المعاجم أحدهما بدون الآخر، كما جاء في كتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد: (وَمُقَدَّمٌ نقيض مُؤَخَّرٍ... ولم يأت في كلامهم مقدم ومؤخر بالتخفيف إلا مُقْدِمُ العين ومُؤْخِرُهَا.)[8]، ولذلك قال تعالى ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَقۡدِمِينَ مِنكُمۡ وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَـٔۡخِرِينَ﴾ [سورة الحجر:24]، قال الألوسي: (أي من تقدم ولادة وموتا ومن تأخر.)[9]

والتَّقْدِيمُ: كلمة مشتقة من جذر الثلاثي «قَدَمَ» قال تعالى ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [سورة يونس:2]، قال ابن منظور: (أي سابق خير وأثرا حسنا، قال الأخفش هو التقديم كأنه قدم خيرا وكان له فيه تقديم.)[10]

أما التأخير: فهو مشتق من جذر الثلاثي«أَخَرَ» وهو ضد التقديم، قال ابن منظور: (ومقدم كل شيء نقيض مؤخره.)[11]

أما معناهما في الاصطلاح: فقد قال د. أحمد مطلوب: (التقديم والتأخير تغير لبنية التراكيب الأساسية، أو عدول عن الأصل يكسبها حرية ودقة، ولكن هذه الحرية غير مطلقة.)[12] وبالتالي فإن التقديم والتأخير بمعني الترتيب أو الرتبة، فأنه من المعلوم أن يأتي المبتدأ أولا ثم الخبر، فإذا اختلف هذا الترتيب فإنه يعد تقديما وتأخيرا، أي تقدما للمؤخر

([7]) الخصائص لابن جني 195

([8]) كتاب العين باب قدم ج367/3 (دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – 1424هـ/2003م – ت د.عبدالحميد هنداوي)

([9]) روح المعاني للألوسي ج34/14 (دار إحياء التلاث العربي – بيروت – ط الثانية)

([10]) لسان العرب لابن منظور باب (قدم) ص3552

([11]) نفسه

([12]) من خصائص اللغة العربية لأحمد مطلوب وهو بحث منشور فى ندوة اللغة العربية والوعي القومي ص228

وتأخيرا للمقدم

اختلاف القراءات القرآنية بتقديم الخبر أو عدمه

فإن الجملة العربية لها ترتيب معين معروف، وهو أن يأتي المبتدأ ثم الخبر، كما يأتي الناسخ ثم اسمه ثم خبره، لكن يجوز أن تخرج عن هذه القاعدة فتقدم أو تؤخر، ولقد اختلفت القراءات القرآنية بالتقديم والتأخير في الخبر، فأنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ حيث قال ابن جني: (ومما يصح ويجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ... وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها وعليها نفسها.)[13]، قال ابن السراج: (وقد يجوز أن تقدم الخبر على المبتدا ما لم يكن فعلا خاصة فتقول: منطقٌ زيدٌ، وأنت تريد: زيدٌ منطلقٌ.)[14]، ومنه أيضا قول ابن الحاجب: (وأصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز «فِي دَارِهِ زَيْدٌ» [إذ أن أصلها: زَيْدٌ فِي دَارِهِ]، وامتنع «صَاحِبُهَا في الدَّارِ».)[15] لأنه بذلك يكون قد قدم الضمير في «صاحبها» وأخر ما هو عائد عليه.

إذن فإن أصل التركيب أن يكون المبتدأ أولا ثم الخبر بعده، لكن يجوز أن يخرج التركيب عن الأصل فيتقدم الخبر على المبتدأ بشرط ألا يكون الخبر جملة فعلية، فلقد قال الزجاجي: (واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه إلا إذا كان فعلا فإنه لا يجوز تقديمه عليه وذلك كقولك: زيدٌ قائمٌ، وقائمٌ زيدٌ، ومحمدٌ في الدارِ، وفي الدارِ محمدٌ، وزيدٌ أخُوهُ منطلقٌ، وأخُوهُ منطلقٌ زيدٌ، كل ذلك جائز عندنا، فإن كان خبر المبتدأ فعلا ثم قدمته عليه ارتفع بفعله وزال معنى الابتداء.)[16]

قال ابن عصفور: (والمبتدأ والخبر بالنظر إلى التقديم والتأخير إلى ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه تقديم المبتدأ، وقسم يلزم فيه تقديم الخبر وقسم أنت فيه بالخيار...والقسم الذي أنت فيه بالخيار... فمثال تقديم الخبر مفردا من كلامهم: « تميميٌ أنا»، و «مَشْنوءٌ من يَشْنُؤكَ» والأصل: أنا تميميٌ، ومَنْ يَشْنَؤك منشوءٌ، ومثال تقديمه جملة، قوله [من الطويل]:

إلى مَلِكٍ ما أُمَّهُ مِنْ مُحارِبٍ أَبوهُ ولا كَانَتْ كُليبُ تُصاهِرُه[17]

([13]) الخصائص لابن جني ج382/2

([14]) الأصول فى النحو لابن السراج ج59/1 (مكتبة الثقافة – مصر – ط الأولى – 1430هـ/2009م – ت محمد عثمان)

([15]) كافية ابن الحاجب 36 (ط الأولى – مكتبة البشرى – باكستان – ت 1429هـ/2008م – ت جماعة من العلماء)

([16]) الجمل للزجاجي 49 (تحقيق ابن أبي شنب – جول كربونل – الجزائر – 1926م)

([17]) ديوان الفرزدق قصيدة (كم من مناد) البيت رقم 31 ص222 (دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – 1407هـ/1987م – ت على فوار)

تقديره: أبُوهُ ما أمُهُ من مُحَارِبٍ.)[18]

قال ابن عصفور: (وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان، فلا يخلو أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو أحدهما معرفة والأخر نكرة، فإن كانا معرفتين، جعلت الذي تقدر أن المخاطب يعلمه مبتدأ، والذي تقدر أن المخاطب يجهله خبرا، وذلك نحو قولك: «زيدٌ أخُو عمرٍو» إذا قدرت أن المخاطب يعلم زيد ويجهل أنه أخو عمرو، فإن قدرت أن المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه مسمى بزيد، قلت «أخُو عمرٍو زيدٌ»، وذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله، والخبر هو محل الفائدة، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما.)[19]، وقال ابن يعيش: (ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك «تميميٌ أنا»، «مَشْنوءٌ من يَشْنُؤكَ»، وكقوله تعالى ﴿سَوَآءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [سورة الجاثية:21]، و﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة: 6] والمعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه وقد التزم تقديمة فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك «فِي الدَّارِ رَجُلٌ».)[20]، ومن المعلوم أن عامل الخبر ليس المبتدأ وحده، وإلا لما جاز تقديمه على عامله، كالفاعل، فإنه لا يجوز تقديمه على عامله لأن عامله الفعل وحده، وإنما العامل في الخبر المبتدأ والابتداء معا، ومن ثم جائز في اللغة تقديم الخبر على المبتدأ، لكنه خلاف الأصل، فأن الأصل تقديم المبتدأ على الخبر، قال ابن مالك:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا[21]

فإن الأصل تقديم المبتدأ على الخبر كما قال الرضي في شرحه للكافية: (إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه المحكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه.)[22]، لكن ليس معنى قولنا أن ذلك هو الأصل أن يكون الخروج عن الأصل خطأ، بل غاية الأمر أن ذلك هو الأصل وغيره فرع عليه، فليس معنى كلام الرضي (لا بد من وجوده قبل الحكم) أن ذلك على وجه الإلزام أو أن المبتدأ إذا وُجد بعد الخبر كان لحنا، بل يعلل الرضي عن سبب كون تقديم المبتدأ أصلا، ولقد أوضح ابن عقيل ذلك فقال: (والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر

([18]) شرح جمل الزجاجي ج1/336-337

([19]) شرح جمل الزجاجي ج1/338

([20]) شرح المفصل ج1/92

([21]) ألفية ابن مالك باب (الابتداء) بيت رقم 128 ص87 (دار المنهاج – الرياض – 1428هـ – سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله بن العيوني)

([22]) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب 256

وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه.)[23]، وبالنظر في القراءات القرآنية تجد أن الآية الواحدة في بعض القراءات قدمت الخبر وبعضها وردت بدون تقديم حيث أعربت الكلمة إعرابا آخر، ومن ذلك ما يلي:

1- الخبر شبه الجملة

ومنه قوله تعالى ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ [سورة هود:71]

قرأ ابن عامر وحفص وحمزة ﴿يَعۡقُوبَ﴾ بالنصب، وقرأها الباقون ﴿يَعۡقُوبُ﴾ بالرفع.[24]

فأما قراءة الرفع فعلى أنها مبتدأ مؤخر، و﴿وَمِن وَرَآءِ﴾ خبر مقدم وعليه يكون يعقوب داخلا في البشارة، أي أنها بشرت بإسحاق ويعقوب، بمعنى أنها بشرت بإسحاق ولدا لها ويعقوب ولدا بعده، كما أن في ذلك بشارةً إلى أنها ستعيش حتى ترى ولد آخر لها.

وقيل ﴿يَعۡقُوبُ﴾ فاعلا فيرفع بالفعل الذي يعمل في ﴿وَمِن وَرَآءِ﴾، فيكون تقدير الكلام حينئذٍ، «ومن وراء إسحاق ثبت لها يعقوب» أو«ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب»، فعلى هذا لا يكون يعقوب داخلا في معنى البشارة.

لكن الرأي الأول هو ما يتفق معه الباحث، إذ أنه لا حاجة لتأويل كلام الله دون ما أراد.

وأما قراءة النصب فعلى أنها مفعول لفعل محذوف تقديره (وهبنا لها يعقوب من وراء اسحاق) فهو منصوب بفعل مضمر مشاكل للبشارة تقديره «وهبنا»، فلما لم يظهر الفعل وهبنا عمل فيه معنى التبشير، وعطف على موضع ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾، وذلك كقولك: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا» فتعطف «عَمْرًا» بالنصب على موضع «بِزَيْدٍ»، إذ أن موضعه النصب، والباء هي باء التعدية، ومنه قول جرير:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بن سَيَّارِ[25]

فلقد عطف «مِثْلَ» بالنصب على موضع «بِمِثْلِ» إذ أنه لا يجوز خفضها مع حذف الجار أو إضماره.

([23]) شرح ابن عقيل ج227/1 (دار التراث القاهرة – ط العشرون – ت 1400هـ/1980م – ت محمد محي الدين عبد الحميد)

([24]) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج290/2

([25]) ديوان جرير قصيدة (قريشي وأنصاري) بيت رقم 32 ص242 (دار بيروت – بيروت – بدون ط – 1406هـ/1986م – ت كرم البستاني)

فإن أصل الآية (بشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق جيء بيعقوب)، فلما أضمر الفعل«جيء» نصب ﴿ يَعْقُوبَ﴾، كما أنشد بعض بني ياهلة:

لَوْ جِيتَ بِالْخُبْزِ لَهُ مُيَسِّرًا وَالْبَيْضَ مَطْبُوخًا مَعًا وَالسُّكَّرا

لم يُرضه ذلك حتى يسكرا[26]

والأصل (وجِئتَ بالسكُّرِ) فلما حذفت الفعل نصبت، وكقولك: «أخاك أخاك» تريد: ارفق بإخيك.

وقيل أن ﴿يَعْقُوبَ﴾ منصوب على نية الخفض، كأن ينوي به الخفض يعني (ومن وراء إسحاق بيعقوق) أي من وراء إسحاق بشرناها بيعقوب، غير أنه نُصب لأنه لا يُجر ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء لكن هذا الرأي قد أنكره أهل العربية، ووصفوه بالخطأ، إلا بعض نحويي البصرة، وحجة من أنكر: دخول الصفة بين حرف العطف والاسم بدون إعادة الخافض، فلا يصح أن يقال: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو فِي الدَّارِ، وَفِي الْبَيْتِ زَيْدٍ» وأنت عاطف بـ«زيدٍ» على«عمرٍو»، إلا بتكرير الباء وإعادتها، فإن قدم الإسم على الصفة، جاز حينئذ الخفض، وذلك إذا قلت: «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو فِي الدَّارِ، وَزَيْدٍ فِي الْبَيْتِ».، ولذلك فإن الرأي الذي يتفق معة الباحث هو القول بأنها منصوبة بفعل محذوف.[27]

قال الطبري: (قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي، قراءة من قرأه رفعا، لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، والذي لا يتناكره أهل العلم بالعربية، وما عليه قرأة الأمصار، فأما النصب فإن فيه وجها، غير أني لا أحب القراءة به، لأن كتاب الله نزل بأفصح ألسن العرب، والذي هو أولى بالعلم بالذي نزل به من الفصاحة.)[28]، فإن الطبري يؤيد قراءة الرفع مع أنها قدمت الخبر على المبتدأ كما سبق توجيه ذلك، وهذا في حد ذاته دليل على جوازه، كما أن من أشهر أنواع تقديم الخبر أن يكون شبه جملة، لذلك استشهد به ابن جني على جوازه: (ما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ نحو «قَائِمٌ زَيْدٌ»، «وَفِي الدَّارِ صَاحِبُكَ».)[29]

& ومنه قوله تعالى ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌۖ وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ

([26]) وجدته كذلك في معاني القرآن للفراء ج22/2

([27]) الكتاب لسيبويه ج94/1 – معاني القرآن للفراء ج22/2 – جامع البيان للطبري ج396/15 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج62/3 – إعراب القرآن للنحاس ج424/1 – الأصول في النحو لابن السراج ج450/1 – الخصائص لابن جني ج397/2

([28]) جامع البيان للطبري ج396/15

([29]) الخصائص ج382/2

ٱلۡقِطۡرِۖ وَمِنَ ٱلۡجِنِّ مَن يَعۡمَلُ بَيۡنَ يَدَيۡهِ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ وَمَن يَزِغۡ مِنۡهُمۡ عَنۡ أَمۡرِنَا نُذِقۡهُ مِنۡ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [سبأ:12]

قرأ شعبة ﴿ٱلرِّيحُ﴾ بالرفع، وقرأها الباقون ﴿ٱلرِّيحَ﴾ بالنصب[30]

فأما قراءة الرفع فعلى أنها مبتدأ مؤخر، والخبر الجار والمجرور قبله وهو ﴿لِسُلَيۡمَٰنَ﴾، فيكون التأويل (ولسليمان الريحُ مسخرة أو سخرت، أو بالاستقرار أي ولسليمان الريح ثابتة)، ويجوز أن تكون مرفوعة على إضمار الخبر أي (ولسليمان الريح مسخرة)، أو على تقدير حذف مضاف أي (ولسليمان تسخير الريح) كما أنشد بعض العرب:

ورأيتُم لمُجَاشعٍ نَعَمًا وبني أبية جَامِلُ رُغُب[31]

يريد: ورأيتم لبني أبية، فلما لم يظهر الفعل رفع باللام، كذلك في هذه الآية رفع «الريح» بحرف الصفة، إذ لم يظهر الناصب.

لكن القول الأول أولى لما قاله الرازي تعليقا على هذه الآية (وللرفع وجه آخر: وهو أن يقال معناه ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحُ﴾ كما يقال: « لِزَيْدٍ الدَّارُ»، وذلك لان الريح كانت له كالمملوك المختص به يأمرها بما يريد حيث يريد.)[32]، بالتالي فإن قراءة الرفع دلت على ملك سليمان للريح، وليس مجرد التسخير، وهذا الوجه أيده أيضا الألوسي فقال: (وذهب غير واحد إلى أنه مبتدأ [أي الريح] ومتعلق الجار كون خاص هو الخبر وليس هناك مضاف مقدر أي ولسليمان الريح مسخرة.)[33]

وأما قراءة بالنصب فعلى أنها منصوبة بفعل محذوف أو مضمر، تقديره (وسخرنا لسليمان الريح أو ألنا لسليمان الريح)، كما جاءت القراءة المتواترة في سورة الأنبياء بالنصب، فقد عُطفت هذه الآية على قوله ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ﴾ فعطف سليمان على الضمير في قوله ﴿لَـهُ﴾، وعطف الريح على الحديد، فكأنه تعالى قال: ألنا لدوود الحديد، وألنا لسليمان الريح أو سخرنا لسليمان الريح، إذ أن ألنا فيه معنى التسخير فجاء عطف النسق بين الجملتين واستعمل فيه حرف الواو الذي يدل على اشتراك الثانى مع الأول دون أن يدل على أيهما جاء أولا، وهو يبين فضل الله ومنته على كِلَا النبيين أحدهما بإلانة الحديد، والثاني بتسخير الريح.

كما أنه عطف قوله تعالى﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾، على قوله تعالى ﴿وَأَلَنَّا لَـهُ ٱلۡحَدِيدَ﴾

([30]) النشر في القراءات العشر لأبن الجزري ج349/2

([31]) هكذا وجدته بغير نسبة لأحد

([32]) مفاتيح الغيب للرازي ج748/25

([33]) روح المعاني للألوسي ج116/22

فعلى قراءة النصب يكون قد عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وهذا لا بأس به كأنه قال (ألنا لداوود الحديد وسخرنا لسليمان الريح) ،أما على قراءة الرفع فإنه يكون عطف جملة اسمية على جملة فعلية، يحتاج إلى تأويل، فإنه لو قال قائل «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِينَارًا وَلِعَمْرٍو دِرْهَمٌ»، فرفعت لم يكن فيه الثاني كمعنى الأول، وجاز أن يكون لم تعطه الدرهم، بل مجرد أنك أخبرت أن له درهم دون أن تعطف على العطية أو دون أن تعطف على الفاعل المتكلم، فيحتمل أنك ما أعطيته أو أن الذي أعطاها غيرك، لكن المعنى في الآية على خلاف ذلك لأن الريح لم يسخرها أحد إلا الله ولم تسخر لأحد إلا لسليمان، فيكون إذًا العطف عطف قصة على قصة، فإنه تعالى لما بين حال داوود شرع في بيان حال سليمان كأنه تعالى قال، ما ذكرناه لداود، ولسليمان الريح، فإنها وإن كان العطف على جمله فعلية في الظاهر إلا أنها اسمية مقدرة دلت عليها الجملة الفعلية[34]، كما أنه قد عطف بالواو وهي تدل على اشتراك الثاني مع الأول في شيء كما قال المبرد: (الواو ومعناها: اشتراك الثاني فيما دخل فيه الأول)[35]، وليس هناك ما يدل على اشتراكهما إلا القصة أو الحكاية أو المنة والفضل، أما من الجهة فهذه جملة اسمية وتلك جملة فعلية، كما أن الواو لا تفيد الترتيب مثل الفاء أو ثم كما جاء في الكافية (فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيه.)[36]، وقد علق ابن الحاجب في شرحه للكافية فقال: (مراد النحاة بالجمع ههنا ألا تكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت «أو» و«أما» وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل فى زمان أو مكان)[37]، وقد اجتمع لدوود وسليمان الفضل والمنة والعطاء، وليس الزمان، إذ أن داود جاء قبل سليمان، وإن كان سليمان قد لحقه، قال الزجاجي: (وتقول في شيء من مسائل، قام زيد وعمرو فيحتمل ذلك ثلاثة معان، أحدهما أن يكون قام زيد أولا، والأخر أن يكون قام عمرو أولا والثالث قاما معا.)[38]، لكن دلت الأخبار على أن قصة داوود عليه السلام جاءت أولا ثم قصة سليمان عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، ومثله ما جاء في قوله تعالى ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجۡرِي بِأَمۡرِهِۦٓ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۚ وَكُنَّا بِكُلِّ

([34]) معاني القرآن للفراء ج356/2 – جامع البيان للطبري 226/19 – إعراب القرآن للنحاس 786 – مفاتيح الغيب للرازي ج748/25 – الجامع لاحكام القرآن للقرطبي 166/17– تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج254/7 – الدر المصون للسمين الحلبي ج160/9 – روح المعاني للألوسي ج116/22

([35]) المقتضب للمبرد 148 (لجنة إحياء التراث – ط الثالثة – القاهرة مصر – 1415ه /1994م – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة)

([36]) شرح الكافية لابن الحاجب186

([37]) المصدر السابق

([38]) الجمل للزجاجي31

شَـيۡءٍ عَٰلِمِـينَ﴾ [سورة الأنبياء:81] حيث قرأ الجماعة ﴿ٱلـرِّيحَ﴾ بالنصب عطفا على ﴿وَسَخَّرۡنَا مَعَ دَاوُۥدَ﴾ [سورة الأنبياء: 79]، وقرأها الأعرج ﴿ٱلرِّيحُ﴾ بالرفع والإفراد، وقرأها أبو حيوة ﴿ٱلرِّيَـاحُ﴾ بالجمع مع الرفع [39] على أنها مبتدأ مؤخر والخبر الجار والمجرور قبله وهو قوله ﴿لِسُلَيۡمَٰنَ﴾.[40]

& ومنه قوله تعالى ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ يَـأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [سورة البقرة:148]

قرأ الجماعة ﴿وِجۡهَـةٌ﴾ بالرفع وفك الإضافة، وقرأها ابن عباس ﴿وِجۡهَـةِ﴾ بالجر والإضافة.[41]

فأما قراءة الرفع فعلى أنها مبتدأ مؤخر و﴿وَلِكُـلّٖ﴾ خبر مقدم منون عوضا عن المضاف والتقدير «وَلِكُلِّ قَوْمٍ وِجْهَةٌ»، أي جعل الله لليهود قبلة وللنصارى قبلة وللمسلمين قبلة، أو جعل لكل طائفة من المسلمين جانب من الكعبة سواء كانوا في الشمال أو الجنوب أو غير ذلك، ولقد تقدم الخبر هنا ليفيد تعدد الوجهات وأنه ليس لأحد أن يجعل لنفسه وجهة وقبلة بل إن الله هو الذي يوليه ويأمره بها، ولو قال «وُجْهَةٌ لِكُلٍّ هُوَ مُوَلِّيهَا» لم يفد هذا المعنى بل قد يدل أنها وجهة واحدة للكل.

وأما قراءة الجر فعلى أنها مضافة إلى ﴿وَلِكُلّٖ﴾ ولذلك وردة بدون تنوين والإضافة، بمعنى: فاستبقوا الخيرات لكل وجهة ولاكموها، لكنه قدم الوجهة على المفعول للإهتمام بالوجهة، كما يقدم المفعول على الفاعل للإهتمام، وقد جعل الزمخشري اللام زائدة، وكذلك الرازي على أن أصل الكلام «وكلُ وجهةٍ هو موليها» فحذفت اللام لتقدم المفعول كما تقول: لَزيد أبوه ضاربه، أو لزيد ضربت.[42]

& ومنه قوله تعالى ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَـٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة:261]

([39]) القراءات الشاذة لابن خالويه 92

([40]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج400/3 – إعراب القرآن للنحاس 608 – الكشاف للزمخشري ج159/4 – مفاتيح الغيب للرازي ج201/22 – إعراب القراءات الشواذ للعكبري ج112/2 – التبيان في إعراب القرآن للعكبري(التبيان في إعراب القرآن – دار عيسى البابلي الحلبي وشركاه – 1369هـ/1976م– تحقيق علي محمد البجاوي) – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج308/6 – الدر المصون للسمين الحلبي ج 187/8– 924 – روح المعاني للألوسي ج77/17

([41]) القراءات الشاذة لابن خالويه10

([42]) جامع البيان للطبري ج195/3– الكشاف للزمخشري ج246/1 – المحرر الوجيز لابن عطية 144 – مفاتيح الغيب للرازي ج145/4 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج611/1

قرأ الجماعة ﴿مِّاْئَةُ﴾ بالرفع، وقرئت ﴿مِّاْئَةَ﴾ بالنصب.[43]

فأما قراءة الرفع فعلى أنها مبتدأ والخبر شبه الجملة قبله وهو قوله ﴿فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ﴾، والمعنى: مائة حبة في كل سنبلة، وتقديم الخبر هنا أولى من تأخيره إذ أنه يفيد التأكد على أنه في كل واحدة مائة حبة فلا يتطرق معه إلى ذهن أحد أن يكون في بعضها تسعون أو ثمانون، ولو قال مائة حبة في كل سنبة لم يدل على التأكيد.

وأما قراءة النصب فعلى أنها منصوبة بفعل مقدر والتقدير «أَنْبَتَتَ مِائَةَ حَبَّةٍ»، وهذه القراءة تدل على التأكيد الموجود في قراءة الجماعة.[44]

& ومنه قوله تعالى ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۖ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [سورة ال عمران:15]

قرأ الجماعة ﴿جَنَّٰتٌ﴾ بالرفع، وقرأها أبو حاتم ويعقوب ﴿جَنَّٰتٍ﴾ بالجر.[45]

فأما قراءة الرفع فعلى أنها مبتدأ والخبر قوله ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ قبله، ولقد تقدم الخبر للإهتمام بالمخبَر عنه وبيان فضلهم، والتشويق للمؤخر، فهو دليل على فضلة التقوى والمتقين، وتشويق السامع لمعرفة ما ينالونه.

وأما قراءة الجر فعلى أنها بدل من ﴿بِخَيْرٍ﴾، وقال البعض منصوبة على البدل من موضع النصب في ﴿بِخَيْرٍ﴾ عند من لا يجيز الفصل في حالة الجر، لكن الذي عليه الجمهور جوازه في الجر كجوازه فى النصب والرفع وبالتالي فلا إشكال في جعلها بدلا مجرورا، وقيل منصوبة على إضمار فعل تقديره «أعني» لكن القول بالبدل أقوى وهو ما يميل إليه الباحث.

والعبرة في ذلك هي أين ينتهي الإستفهام؟ فإن اعتبرت أن الإستفهام ينتهي عند قوله ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ رفعت ﴿جَنَّٰتٌ﴾ على الإبتداء، وإن اعتبرت أن الإستفهام ينتهي عند قوله ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ فيكون معنى الإستفهام ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۖ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ جاز حينها الرفع والنصب، كأنه قيل «ماذا لهم» قال ﴿جَنَّٰتٌ﴾، وجاز الخفض على أنه

([43]) القراءات الشاذة لابن خالويه 16

([44]) إعراب القرآن للنحاس 107– مشكل إعراب القرآن لمكي أبي طالب139 (مؤسسة الرسالة – بيروت ط الثانية – 1405هـ/1984م – ت د. حاتم صالح الضامن) – إعراب القراءات الشواذ للعكبري ج176/1 – التبيان في إعراب القرآن للعكبري 213

([45]) القراءات الشاذة لإبن خالويه 19

بدل من قوله ﴿بِخَيْرٍ﴾ فذلك مثل قولك «مَرَرْتِ بِرَجُلٍ زَيْدٍ» بالجر، أو«زَيْدٌ» بالرفع.[46]

& ومنه قوله تعالى ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [سورة النساء:36]

قرأ الجماعة ﴿إِحْسَٰنًا﴾ بالنصب، وقرأها ابن أبي عبلة ﴿إِحْسَٰنٌ﴾ بالرفع.[47]

فأما قراءة النصب فإنها منصوبة على المصدرية بتقدير «أَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا»، كقوله ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [سورة محمد:4] أي فاضربوها، أو أنها مفعول به، بتقدير: وقلنا استوصوا بالوالدين إحسانا، أو أحسنوا بهما إحسانا، فيكون الفعل المقدر أحسنوا متعدي بالباء.

وأما قراءة الرفع فعلى الإبتداء والخبر قوله ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ﴾ قبله، وقد تقدم الخبر هنا ليؤكد على الإهتمام بالوالدين، وفيها ما في المنصوب من معنى الأمر وإن كانت الجملة خبرية كما تقول: «أَحْسِنْ إِلَى أَخِيكَ وَإِلَى الْمُسِيءِ وَالْإِسَاءَةُ»، ومثله مثل قوله:

يَشْكُو إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى فَصَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلًا[48]

فرفع «فَصَبْرٌ» على الابتداء وإن كان الأمر والمقصود (اصبر صبرًا جميلا)، فدل البيت على جواز الرفع، فيكون المعنى على قراءة الرفع (واجب الإحسان إليهما)، وعلى قراءة النصب (أحسنوا إليهما إحسانا).[49]

& ومنه قوله تعالى﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة هود:17]

قرأ الجماعة ﴿كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ ﴾ بالرفع، وقرأها محمد بن السائب الكلبي ﴿كِتَٰبَ مُوسَىٰٓ﴾

([46]) معاني القرآن للفراء ج195/1– جامع البيان للطبري ج5/ 260 – معاني القرآن إعراب القرآن للزجاج ج1/ 384 – إعراب القرآن للنحاس 124 – الكشاف للزمخشري ج1/ 533 – مفاتيح الغيب للرازي ج7/ 215 – إعراب القراءات الشواذ للعكبري ج306/1 – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج58/5 – تفسر البحر المحيط لأبي حيان ج2/ 417 – روح المعاني للألوسي ج101/2

([47]) تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج254/3

([48]) لم اهتدي إلى قائله وهو فى الكتاب لسيبويه ج321/1

([49]) معاني القرآن للفراء ج282/1– الكتاب لسيبويه ج321/1– جامع البيان للطبري ج9/ 334 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج2/ 49 – إعراب القرآن للنحاس ج2/ 183 – الكشاف للزمخشري ج2/ 74 – مفاتيح الغيب للرازي ج10/ 98 – إعراب القراءات الشواذ للعكبري ج384/1 – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 302/6 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج254/3– روح المعاني للألوسي ج28/5

بالنصب.[50]

فأما قراءة الرفع فعلى أنها مبتدأ والخبر شبه الجملة قبله، وهو قوله تعالى ﴿وَمِن قَبْلِهِ﴾ وعليه يكون معنى ﴿يَتْلُوهُ﴾ على هذه القراءة يَتْبَعَهُ ويأتي بعده أي التالي له، أي الذي يتلوا البينة ويأتي بعد البينة هو الشاهد، وقد اختُلف في تفسير الشاهد على هذه القراءة، فقيل: هو محمدﷺ، وقيل هو اللهﷻ، وقيل هو علي رضى الله عنه، وقيل هو العقل السليم، إذ أن النقل الصحيح لا يخالف عقلا صريحا، وقيل هو الأعجاز، إذ أنه يتلوا البينه في التصديق، فالمعجزات شاهدةٌ على صدق القرآن، وقيل هو الأنجيل فإنه مبشر بقدوم النبي ﷺ وإن كان قبله، لكنه يأتي بعده في التصديق، أي في المرتبة التي بعده من ناحية الدلالة على صدق القرآن.

وأما قراءة النصب فبالعطف على مفعول يتلوه في قوله ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾، أو على إضمار فعل تقديره «يتلوا»، وعلى هذه القراءة يكون معنى «يتلوه» أي يقرأه فهو من التلاوة، ويكون الشاهد هو جبريل، فإنه يتلوا القرآن كما كان يتلو كتاب موسى.[51]

& ومنه قوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٰىهَا وَمُرْسَىٰهَآ إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة هود:41]

قرأ الجماعة ﴿مَجْرٰىهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ بفتح الراء والسين بعدهما ألف مد وبعضهم ضم الميم الأولى[52]، وقرأهما الحسن ﴿مُجْرِيهَا وَمُرْسِيهَآ﴾ بكسر الراء والسين بعدهما ياء مد مع ضم الميم لأولى.[53]

فأما قراءة الجماعة فعلى أن ﴿مَجْرٰىهَا﴾ أو ﴿مُجْرٰىهَا﴾ في موضع رفع على الابتداء والخبر قبله وهو قوله تعالى ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ أي: أن إجراؤها وإرساؤها بسم الله وبأمر الله، ويجوز أن تكون منصوبة على تقدير حذف ظرف مضاف أي: وقتَ إجرائها فلما حذف المضاف المنصوب على الظرفية أقيم المضاف إليه مقامه، كما تقول: «أَتَيْتُكَ خُفُوقَ الْقَمَرِ»، فإن التقدير وقت خفوقه، كما يجوز النصب على تقدير نزع الخافض أي: بسم الله في مجراها ومرساها، كما تقول العرب: «الْحَمْدُ لله سِرَارَكَ وَإِهْلَالَكَ»، فيكون قوله

([50]) القراءات الشاذة لإبن خالويه 59

([51]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج43/3 – إعراب القرآن للنحاس 412 – معالم التنزيل للبغوي ج167/4 – إعراب القراءات الشواذ للعكبري ج/659 – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج89/11 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج/5 211 – روح المعاني للألوسي ج27/12

([52]) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج288/2

([53]) القراءات الشاذة لأبن خالويه 60

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ مكتفيا بنفسه كقولك عند الذبيحة أو الأكل «بسم الله»، و﴿وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ معطوفة عليه، سواء على موضع الرفع أو على النصب، ولا فرق بين فتح الميم وضمها من ناحية المعنى فإن ﴿مَجۡرِىٰهَا﴾ بمعنى جريها و﴿مُجۡرِىٰهَا﴾ بمعنى إجراؤها، وهما على معنى واحد تقول أجريته مجرًى، أو إجراءً، والمقصود أنه إذا قال بسم الله جرت وإذا قال بسم الله رست، ولهذا المعنى فإنني أميل إلى القول بالرفع لأن المقصود من الكلام يحمل معنى الإخبار.

وأما قراءة الحسن فذلك أنهما مجروران على البدل من لفظ الجلالة في قوله ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، أو أن ﴿مُجۡرِيَهَا﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو و﴿وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ معطوفة عليه، أو أنهما منصوبان على المدح أي: «أَعْنِي مُجْرِيَهَا وَمُرْسَيَهَا»، ولا أرى فارقا بين هذه الأقوال فكلها تدل على أن الله هو الذى يجريها سواء قلت بالبدل من اسم الله أو بالخبر على حذف المبتدأ وهو عائد على الله أو بالمدح لمن يجريها وهو الله. [54]

& ومنه قوله تعالى ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [سورة الرعد:4]

قرأ الجماعة ﴿قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ﴾ بالرفع، وقرأها الحسن ﴿قِطَعًا مُّتَجَٰوِرَٰتٍ وَجَنَّٰتٍ﴾ بالنصب. [55]

فأما قراءة الرفع فعلى أن ﴿قِطَعٞ﴾ مبتدأ مؤخر، وقوله ﴿وَفِى الْأَرضِ﴾ خبر مقدم، و﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٞ﴾ نعت، و﴿وَجَنَّٰتٞ﴾ معطوفة على﴿قِطَعٞ﴾، فقدم الخبر هنا حتى لا يظن السامع أن الله يصف الجنة في السماء.

وأما قراءة النصب فعلى إضمار فعل تقديره «جعلنا» بمعنى وفي الأرض جعلنا قطعا مجاوراتٍ، ويجوز العطف على ﴿ رَوَٰسِيَ﴾ في قوله ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي مَدَّ ٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾ [سورة الرعد:3]، بمعنى وهو الذي مد الأرض وجعل فيها رواسي وقطعا متجاورات. [56]

([54]) معاني القرآن للفراء ج41/2 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج52/3 – إعراب القرآن للنحاس 417 – معالم التنزيل للبغوي ج178/4 – الكشاف للزمخشري ج199/3 – مفاتيح الغيب للرازي ج17/ 237 – إعراب القراءات الشواذ للعكبري ج661/1 – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج 120/11 – تفسير البحرالمحيط لأبي حيان ج226/5 – روح المعاني للألوسي ج57/12

([55]) القراءات الشاذة لابن خالويه 66 – التبيان في إعراب القرآن للعكبري750

([56]) إعراب القراءات الشواذ للعكبري 721/1 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج356/5 – الدر المصون للسمين الحلبي ج12/7

2 – الخبر المفرد

والخلاف في هذا الشأن من حيث تحديد الأعرف وذلك بسبب وجود مصدر فى الجملة، فمن اعتبر أن المصدر أعرف من المحلى بـ«ال» جعله هو المبتدأ، ومن اعتبر أن المحلى بـ«ال» هو الأعرف جعل المصدر خبرا، قال سيبويه (وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام.)[57]، فمن أمثلة الكلام الذي تبتدأ فيه بالمصدر، وذلك كمقولك: سلام عليك، ولبيك، وخير بين يديك، وويح لك، وويس لك، وويلة لك، وعولة لك، وخير له وشر له، وقول الله تعالى ﴿لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [سورة الأعراف:44]، وقوله تعالى ﴿طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾ [سورة الرعد:29] ويدل على رفع كلمة طوبى، رفع حسن مآب، وأما قوله تعالى ﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [سورة المرسلات:15]، و﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [سورة المطففين:1] فقد قال سيبويه عن هذه الآيات: (فإنه لا ينبغي أن تقول أنه دعاء ههنا، لأن الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، لان العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه والله أعلم قيل لهم:﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾، و﴿وَيۡلٞ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ﴾، أي هؤلاء مما وجب لهم هذا القول)[58]، فهذه الجمل كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، وهي كلها مصادر، ولقد اختلفت القراءات القرآنية بين اعتبار المصدر مبتدأ أو اعتباره خبر أو إعرابه إعرابا آخرأ وذلك على التحو التالي:-

& قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [سورة الحج:25]

قرأ حفص ﴿سَوَآءً﴾ بالنصب، وقرأ الباقون ﴿سَوَآءٌ﴾ بالرفع.[59]

فقراءة النصب على أن ﴿سَوَآءً﴾ مفعول ثان للفعل «جعلنا» إذ أنه بمعنى«صيرنا» فيتعدى لمفعولين، الأول الضمير في ﴿ جَعَلۡنَٰهُ﴾ والثاني ﴿سَوَآءً﴾، ويمكن القول بأن ﴿سَوَآءً﴾ حال من الهاء في ﴿جَعَلۡنَٰهُ﴾ إذا اعتبرنا أن قوله ﴿لِلنَّاسِ﴾ هو المفعول الثاني، أو أن الفعل «جعلنا» لم يتعدى إلا لمفعول واحد، وعلى كل فإن قوله ﴿ٱلۡعَٰكِفُ﴾ فاعل لـ﴿سَوَآءً﴾ لأنه مصدر بمعنى «مستوٍ» كما يقال: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ سَوَاءً هُوَ وَالْعَدَمُ».

([57]) الكتاب لسيبويه 328/1

([58]) المصدر السابق331

([59]) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج326/2

وأما قراءة الرفع فإما أن يكون قوله تعالى ﴿سَوَآءٌ﴾ خبر مقدم، و﴿ٱلۡعَٰكِفُ﴾ مبتدأ مؤخر، وعليه يكون نهاية الكلام وتمامه عند قوله ﴿ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾، ثم يستأنف فيقول ﴿سَوَآءٌ ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِ﴾ بمعنى (العاكف فيه والبادى سواء)، ويمكن القول بأن قوله تعالى ﴿سَوَآءٌ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلۡعَٰكِفُ﴾ خبر، والجملة في موضع نصب مفعولا ثانيا لـ«جعلنا» وهو قول ضعيف، إذ أنه بذلك يكون قد أخبر بالمعرفة عن النكرة وجوزه الفراء فقال (ومن شأن العرب أن يستأنفوا بسواء إذا جاءت بعد حرف قد تم به الكلام، فيقولون: مررت برجل سواءُ عنده الخير والشر.)[60] فقد مال الفراء إلى هذا القول إذ أنه وجد أن سواء بمعنى واحد، كأنك تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَاحِدٌ عِنْدَهُ الْخَيْرُ وَالشَّرُ»، لكن القول في كلام الله برأى اتفق عليه النحاة أولى، لذلك فقد أيد الباحث الرأي الأول[61]، وعليه يكون قد تقدم الخبر على المبتدأ، وهذا جائز حيث قال الزجاجي: (ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسطها لأنها متصرفة فتقول «كان مُحَمَّدٌ شَاخِصًا»، «وكان شَاخِصًا مُحَمَّدٌ» وكذلك ما أشبهه قال الله عز وجل ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [سورة الروم:47].)[62]

& ومنه قوله تعالى ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [سورة الروم:10]

قرأ نافع وابن كثير وأبوعمرو وأبو جعفر ويعقوب ﴿عَٰقِبَةُ﴾، وقرأها الباقون ﴿عَٰقِبَةَ﴾ بالنصب.[63]

فأما قراءة الرفع فعلى أنها اسم «كان» وخبرها ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾، بمعنى كان عاقبة الذين أساءوا أسوأ عاقبة وهي العقوبة بالنار، لأن السوآى تعنى العقوبة، وقد ذُكِّرَتْ «كان» مع أن ﴿عَٰقِبَةُ﴾ مؤنثة لكنه تأنيث غير حقيقي لذا جاز التذكير، وعليه يكون ﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ مفعولا من أجله متعلق بالخبر وهو ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ لا بأساءوا، وإلا كان الفصل بين الصلة ومتعلقها بالخبر وهذا لا يجوز، والمعنى (ثم كان عاقبتهم السوآى)، فوضع المظهر وهو ﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ موضع المضمر وهو الضمير في عاقبتهم.

وأما قراءة النصب فعلى أنها خبر «كان» واسمها ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾، تؤيده قراءةالأعمش

([60]) معاني القرآن للفراء ج223/2

([61]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج3/ 421 – إعراب القرآن للنحاس 620 – معالم التنزيل البغوي ج5/ 377 – الكشاف للزمخشري ج4/ 185 – مفاتيح الغيب للرازي ج23/ 25 – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج 14/ 354 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج6/ 336 – روح المعاني للألوسي ج17/ 140

([62]) الجمل للزجاجي54

([63]) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج344/2

﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓءَ﴾ برفع ﴿ٱلسُّوٓءُ﴾، والمعنى (كان السوء عاقبة الذين أساؤوا)، والمقصود بالسوء هو العقوبة بالنار، بمعنى (كان أسوء عاقبة عاقبة الذين أساءوا لأنهم كذبوا)، وكلمة ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ مؤنثة وقد جاء فعلها مذكر لأنه تاثيث مجازي.

والقراءتان سواء، وذلك لأن الذي يلي «كان» معرفة والآخر أيضا معرفة، فإن اعتبرت أن الذي يلي «كان» هو الاسم رفعتة ونصبت الذي بعده، وإن اعتبرت أن الذي يلي «كان» هو الخبر نصبته ورفعت الذي بعده، وذلك كقول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كانَ دَاءَهَا بِثَهْلَانِ إِلَّا الْخِزْيَ مِمَّنْ يَقُودُهَا[64]

وقد رويت «دَاؤُهَا» بالرفع أيضا، بالتالي فإنه يجوز في الآية الكريمة النصب والرفع.[65]

& ومنه قوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [سورة الجاثية:21]

قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر ﴿سَوَآءً﴾ بالنصب، وقرأها الباقون ﴿سَوَآءٌ﴾ بالرفع.[66]

فأما قراءة النصب فعلى أنها حال من الضمير في لنجعلهم، فيكون قوله تعالى﴿كَٱلَّذِينَ﴾ مفعولا ثانيا، وبذلك تكون رفعت المحيا والممات بسواء، على أن ﴿سَوَآءً﴾ عملت عمل الفعل، ويجوز أن تكون ﴿سَوَآءً﴾ مفعولا ثانيا وقوله ﴿كَٱلَّذِينَ﴾ حال، أو أن ﴿سَوَآءً﴾ بدل من الكاف في قوله ﴿كَٱلَّذِينَ﴾ بناء على أنه اسم بمعنى «مثل»، وتكون هذه الجملة مفعولا ثانيا لقوله ﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾، فكانت في حكم المفرد، ألا تراك لو قلت: أن نجعلهم سواء محياهم ومماتهم، كان سديدا، كما تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدًا أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ»، ويكون قوله ﴿مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ فاعلا لـ«سواء»، حيث أجري سواء مجرى مستويا كما قالوا «مَرَرْتُ بِرَجُل سَوَاءً هُوَ والعَدَم»، وعليه يكون معنى الآية: أم حسب الكافرون أن نسويهم بالمؤمنين في محياهم ومماتهم، أو أحسب الكافرون أن نجعل محياهم ومماتهم كمحيا المؤمنين ومماتهم، والمعنى: إنكار أن يستوي المسيئون والمحسنون محيا، وأن يستووا مماتا، لافتراق أحوالهم أحياء حيث عاش هؤلاء على القيام بالطاعات، وأولئك على ركوب المعاصي، ومماتا حيث مات هؤلاء على البشرى بالرحمة والوصول إلى ثواب الله ورضوانه، وأولئك

([64]) لم أهتدي لقائله وهو فى الكتاب لسيبوية ج50/1

([65]) جامع البيان للطبري ج7/ 274 – معاني القرآن واعرابه ج179/4 – إعراب القرآن للنحاس 738 – معالم التنزيل للبغوي ج263/6 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج160/7 – روح المعاني للألوسي ج24/21

([66]) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج372/2

على اليأس من رحمة الله والوصول إلى هول ما أعد لهم، وقيل معناه: إنكار أن يستووا في الممات كما استووا في الحياة، لأن المسيئين والمحسنين مستوٍ محياهم في الرزق والصحة، إنما يفترقون في الممات، وقيل: سواء محياهم ومماتهم كلام مستأنف على معنى: أن محيا المسيئين ومماتهم سواء، وكذلك محيا المحسنين ومماتهم: كلٌ يموت على حسب ما عاش عليه، ويقوي هذه القراءة قراءة الأعمش ﴿مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتَهُمۡ﴾[67] بالنصب فهو بمعنى: سواءً في محيَاهم ومماتهم.

وأما قراءة الرفع فعلى أنها خبر مقدم، والمبتدأ قوله تعالى بعدها ﴿مَّحۡيَاهُمۡ﴾ إذ لا مسوغ للإبتداء بنكرة والجملة مستأنف، قال ابن السراج: (وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لافائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت «رَجُلٌ قَائِمٌ»، أو«رَجُلٌ عَالِمٌ»، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما، فإذا قلت: «رَجُلٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ» أو«رَجُلٌ مِنْ إِخْوَانِكَ» أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة.)[68]، فلذلك جُعل ﴿مَّحۡيَاهُمۡ﴾ مبتدأ مؤخر كما يقال: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْكَ أَبُوهُ، وَحَسْبُكَ أَخُوهُ»، فرفع «حَسْبُكَ»، و«خَيْرٌ» إذ كان في مذهب الأسماء، ولو وقع موقعهما فعل في لفظ اسم لم يكن إلا نصبا، ظننت زيدا سواءٌ أبوه وأمه، وسواءً أبوه وأمه، والرفع أجود، لأن سواء في مذهب المصدر كما تقول: ظننت زيدا ذو استواء أبوه وأمه، ومنه قول السموأل بن عادياء [من الطويل]:

سَلِي إن جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُم فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[69]

فقد نصب « سَوَاءً» على أنه الخبر، ورفع «عَالِمٌ» على أنه المبتدأ، وبذلك تكون فى الآية جملتين، الجملة الأولى تنتهي عند قوله ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وجعلوا خبر قوله: ﴿أَن نَّجۡعَلَهُمۡ﴾ قوله ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ثم ابتدءوا الخبر عن استواء حال محيا المؤمن ومماته، ومحيا الكافر ومماته، واحتمل الضمير في محياهم ومماتهم أن يعود على الذين اجترحوا فقط، بمعنى أنه تعالى أخبر أن حالهم في الزمانين سواء، أو أن يعود على المجترحين والصالحين جميعا بمعنى أن محيا المؤمنين ومماتهم سواء، ومحيا الكافرين

([67]) القراءات الشاذة لابن خالويه 139

([68]) الأصول فى النحو لابن السراج ج66/1

([69]) ديوان السموأل قافية اللام بيت رقم20 ص77 (دار الجيل – بيروت – ط الأولى – 1416هـ/1996م – تحقيق وشرح د. واضح الصمد)

ومماتهم سواء في اهانتهم عند الله وعدم كرامتهم عليه.[70]

& ومنه قوله تعالى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [سورة هود:16]

قرأ الجماعة ﴿وَبَٰطِلٞ﴾ بالرفع، وقرأها أُبَيّ وعبدالله بن مسعود ﴿وَبَٰطِلًا﴾ بالنصب.[71]

فأما قراءة الرفع فعلى أنها خبر مقدم و﴿مَا﴾ مبتدأ مؤخر، ويجوز أن تكون مبتدأ ﴿مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ خبر قد حذف العائد أي يعملونه، لكن القول الأول أوجه.

وأما قراءة النصب فعلى أنها مفعول للفعل الذي بعده وهو قوله ﴿يَعۡمَلُونَ﴾ وعليه تكون ﴿مَا﴾ زائدة فيكون التقدير «وكانوا يعملون باطلًا»، وبذلك تكون القراءة قد قدمت معمول «كان» عليها، وهذا فيه خلاف والأصح الجواز لقوله تعالى في المتواترة ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سورة سبأ:40]، وقد استدل ابن جني بهذه الآية على جواز تقديم خبر كان عليها فقال: (ومن بعد ففي هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها كقولك: «قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ»، و«وَاقِفًا كَانَ جَعْفَرٌ»، ووجه الدلالة من ذلك أنه يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل.)[72]، ولقد قدم البطلان سواء كان خبرا أو مفعولا أو معمولا لـ«كان» لأنه لما قال ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ﴾ [سورة هود:15] أراد أن يزيد من حسرة المتمسكين المتشبثين بالدنيا قدم البطلان على العمل لتزداد حسرتهم على ما ركنوا إليه.[73]

& ومنه قوله تعالى ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا﴾ سورة مريم:28]

قرأ الجماعة ﴿أَبُوكِ﴾ بالرفع و﴿ٱمۡرَأَ﴾، وقرأها عمرو بن لجاء التميمي ﴿أَبَاكِ﴾

([70]) معاني القرآن للفراء ج47/3 – جامع البيان للطبري ج89/21 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج433/4 – إعراب القرآن للنحاس 971 – الكشاف للزمخشري ج485/5 – معالم التنزيل للبغوي 244/7 – شرح المفصل لابن يعيش ج93/1 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج47/8 – روح المعاني للألوسي ج150/25

([71]) القراءات الشاذه لإبن خالويه 69 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج211/5

([72]) المحتسب لابن جني ج320/1 (مطابع الأهرام – مصر – بدون ط – 1415هـ/1994م – ت علي النجيدي ناصف/د. عبد الحليم النجار/د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي)

([73]) إعراب القرآن للنحاس 412– الكشاف للزمخشري ج189/3 – إعراب القراءات الشواذ للعكبري ج1/ 658 – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج11/ 87 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج211/5 – روح المعاني للألوسي ج12/ 25

بالنصب﴿ٱمۡرِؤٌ﴾.[74]

فأما قراءة الجماعة فعلى أن﴿أَبُوكِ﴾ اسم «كان» مرفوع بالواو، وخبرها قوله ﴿ٱمۡرَأَ﴾.

وأما القراءة الشاذة فعلى أن ﴿أَبَاكِ﴾ خبر «كان» منصوب وعلامة نصبه الألف، و(امْرِؤٌ) اسم «كان» مؤخرا مرفوع بالضمه، فيكون المعنى «ما كان امرؤ سوء أباك».[75]

& ومنه قوله تعالى ﴿وَدَانِيَةً عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتۡ قُطُوفُهَا تَذۡلِيلًا﴾ [سورة الإنسان:14]

قرأ الجماعة ﴿وَدَانِيَةً﴾ بالنصب، وقرأها ابن مسعود والأعمش ﴿وَدَانِيًا﴾ النصب، وقرأها أبو حيوة ﴿وَدَانِيَةٌ﴾ الرفع والتأنيث، وقرأها أُبَيّ ﴿وَدَانٍ﴾ بالرفع والتذكير.[76]

فأما قراءة النصب فبالعطفا على ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ التي هي حال في قوله ﴿مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ﴾ [سورة الإنسان:13]، أي حالهم أنهم متكئين وحالهم ظلالهم دانية عليهم، وقيل معطوفة على ﴿جَنَّةً﴾ في قوله ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةٗ وَحَرِيرٗا﴾ [سورة الإنسان:12]، أي جزاهم جنة وجزاهم دانية عليهم ظلالها، فهو مثل قوله تعالى ﴿خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ سورة القلم:43]، ولا يخفى ما فيها من فصل.

وأما قراءة الرفع على أنه خبر مقدم، وقوله ﴿ظِلَٰلُهَا﴾ مبتدأ مؤخر والأصل«وظلالها دانيةٌ عليهم».[77]

3 – المصدر المؤول

فإنه قد يرد في الجملة الإسمية مصدرا مؤولا، وهو عبارة عن «أن، والفعل» وهو أعرف من المحلى بـ«ال» والقاعدة تقتضي أن يكون الأعرف مبتدأ، لكن قد نجعل المصدر المؤول خبرا، وذلك على اعتبار أن في الكلام ما هو أعرف منه، أو أن المصدر المؤول هو الذي نستفيده من الكلام، فلقد قال ابن السراج: (الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي

([74]) القراءات الشاذة لابن خالويه 85

([75]) الكشاف للزمخشري ج4 /18 – مفاتيح الغيب للرازي ج209/21 – إعراب القراءات الشواذ للعكبري ج49/2 – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج445/13

([76]) إعراب القرآن للنحاس 1241 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج388/8

([77]) جامع البيان للطبري ج553/23 – إعراب القرآن للنحاس 1241– الكشاف للزمخسري ج279/6 – مفاتيح اللغيب للرازي ج30 /145 – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج473/21 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج388/8 – روح المعاني للألوسي ج29/ 159

يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاما.)[78]، وعند النظر في القراءات القرآنية تجد أنها قد اختلفت في إعراب هذا المصدر المؤول على النحو التالي:

& ومنه قوله تعال﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [سورة الأنعام:23]

قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وخلف العاشر وشعبة في أحد وجهيه﴿تَكُن﴾ بتأنيث و﴿فِتۡنَتَهُمۡ﴾ بالنصب، وقرأها حمزة والكسائي ويعقوب وشعبة فى وجهه الثاني ﴿يَكُن﴾ بالتذكير، و﴿فِتۡنَتَهُمۡ﴾ بالنصب، وقرأها ابن كثير وابن عامر وحفص﴿تَكُن﴾ بالتأنيث و﴿فِتۡنَتُهُمۡ﴾ بالرفع[79]، وقرأها المفضل وعاصم والأعمش من الشاذ﴿يَكُن﴾ بالتذكير ﴿فِتۡنَتُهُمۡ﴾ بالرفع.[80]

فأما قراءة النصب سواء أُنث الفعل أو ذُكر فعلى أنها خبر تكن مقدم، و﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ أسمها، إذ أنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه لأن الخبر مؤنث مجازي، فتأنث الأسم وهو ﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ تأنيثا مجازيا، بسبب تأنيث الخبر وهو ﴿فِتۡنَتَهُمۡ ﴾ تأنيثا مجازيا، لأن ﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ هو الفتنة، فإن تأنيث ﴿تَكُن﴾ متعلق بتأنيث ﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ لأنه بمعنى قولهم، وقولهم هذا هو الفتنة نفسها والفتنة مؤنثة وذلك كقوله تعالى ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ [سورة الأنعام:60] فأنث ﴿أَمۡثَالِهَا﴾ مع أن مفردها «مثل» وهو مذكر، لكنها لما كان معناها الحسنه أنثت كذلك قوله ﴿وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا﴾ [سورة الأحزاب:31] على قراءة من ذكر ﴿يَقۡنُتۡ﴾ مع تأنيث ﴿تَعۡمَلۡ﴾ وكقوله: ﴿تَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [سورة يوسف:10] أيضا، و«ذهبت بعض أصابعه»، وقد أنث كلمة «بعض» لأنها أضيفت إلى مؤنث هي منه ولو لم تكن منه لم تؤنثه، لأنه لو قال «ذهبت عبد أمك»، لم يكن ذلك صوابا، ومثله «اجتمعت أهل اليمامة»، لأن أصله: «اجتمعت اليمامة»، يعنى أهل اليمامة، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، وقد جاء مثل ذلك التأنيث في الشعر، ومنه قول الأعشي [من الطويل]:

وتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[81]

لأن كلمة «القَنَاةِ» مؤنثة فاكتسبت كلمة «صَدْرُ» التأنيث بإضافة «القَنَاةِ» إليها، لذا أنث

([78]) الأصول في النحو لابن السراج ج61/1

([79]) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج257/2

([80]) القراءات الشاذة لابن خالويه 36

([81]) ديوان الأعشي الكبير قصيدة 15 بيت رقم 34 ص123 (ت محمد حسين – ط الأولي – مصر– 1950م)

فعلها وهو «شَرِقَتْ».

وأما قراءة الرفع سواء أنثت الفعل أو ذكرته فعلى أنها اسم تكن و﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ خبرها، إذ أنه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه، لأن الاسم مؤنث مجازي، فهو بمعنى الفتون، والفتنة والأفتتان بمعنى واحد كقولك «مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ؟»، و«مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ» إذ أنها تقع على مؤنث، ومثله قول ذي الرمة [من الطويل]:

رُوَيْدًا كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[82]

فلما اشتمل الفعل الناسخ على النفى بقوله ﴿لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ جاز دخول «إلا» على الخبر ﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾.

ومن هذه القراءات السابقة، يتبين أن الآية قرئت بالتذكير تارة والتأنيث تارة أخرى، إذ أن التأنيث في الآية مجازيا، فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه، وأما عن القراءة بالنصب أو بالرفع فقد قال ابن عصفور: (وزعم ابن الطراوة أن الذي تريد إثباته تجعله الخبر والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم فعلى هذا تقول «كانت عقوبتُك عزلتَك»، إذا كنت قد عزلت ولم عاقب، و«كانت عزلتُك عقوبتَك» إذا كنت قد عوقبت ولم تعزل.)[83]، وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن قراءة النصب أرادت إثبات أن قولهم هذا هو الفتنة وقراءة الرفع أرادت إثبات أن الفتنة في هذه الحالة هي قولهم، لكن قراءة النصب أقوى وذلك لأنها جعلت المصدر المؤول اسما، وهو أعرف من غيره.[84]

& ومنه قوله تعالى﴿أَوَ لَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء:197]

قرأ ابن عامر ﴿تَكُن ءَايَةٌ﴾ بالتأنيث والرفع، وقرأها الباقون ﴿يَكُن ءَايَةً﴾ بالتذكير والنصب.[85]

فأما قراءة الرفع فعلى أن ﴿تَكُن﴾ تامة تكون ﴿ءَايَةٌ﴾ فاعلها، ويكون قوله ﴿أَن

([82]) ديوان ذي الرمة باب قافية الميم قصيدة (صدوع بحكم الله) بيت رقم 17 ص271 (دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – 1415هـ/1995م– شرحة أحمد حسن بسج)

([83]) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 384

([84]) الكتاب لسيبويه ج51/1 – معاني القرآن وإعرابه 235/2 – إعراب القرآن للنحاس 260 – الحجة فى علل القراءات لأبي علي الفارسي 462/2 – الكشاف للزمخشري 332/2 – الخصائص لابن جني ج418/2 – شرح جمل الزجاجى لابن عصفور 388 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان 99/4 – الدر المصون للسمين الحلبي ج572/4 – شرح الشواهد الشعرية ج80/2

([85]) النشر في القراءات العشر لأبن الجري ج336/2

يَعۡلَمَهُۥ﴾ بدلا، أو خبرا لمحذوف، و﴿لَّهُمۡ﴾ إما حالا أو متعلق بـ«تكن»، والمعنى (أولم يكن آيةٌ واضحة قد ظهرت لهم وهي إيمان علماء بني إسرائيل وتصديقهم بنبوة محمد ﷺ).

وأما قراءة النصب فعلى أن «كان» ناقصة و﴿ءَايَةً﴾ خبرها مقدم، و﴿أَن يَعۡلَمَهُۥ﴾ في تأويل مصدر اسمها مؤخرا، ﴿لَّهُمۡ﴾ حال من ﴿ءَايَةً﴾، فيكون المعنى (أولم يكن علم علماء بني إسرائيل بصحة نبوة محمد ﷺ حيث أسلموا آيةً واضحة لهم).[86]

& قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ قَوۡلَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسۡرَافَنَا فِيٓ أَمۡرِنَا وَثَبِّتۡ أَقۡدَامَنَا وَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [سورة ال عمران:147]

قرأ الجماعة ﴿قَوۡلَهُمۡ﴾ بالنصب، وقرأها حماد بن سلمة عن ابن كثير والحسن ﴿قَوۡلَهُمۡ﴾ بالرفع.[87]

فأما قراءة النصب فعلى أنها خبر كان و﴿أَن قَالُواْ﴾ اسمها، بمعنى (ما كان إلا هذا الدعاء قولا لهم) وعليه فإن القراءة قد قدمت خبر كان على اسمها.

وأما قراءة الرفع فعلى أنها اسم كان، و﴿أَن قَالُواْ﴾ في تأويل مصدر خبرها، بمعنى (ما كان قولهم إلا ترديد هذا الدعاء) وعليه فإن القراءة ليست فيها تقديم.

والقرائتان فصيحتان، لكن الإختيار في قراءة الجماعة النصب وذلك لأن القاعدة أنه إذ اجتمع معرفتان فالأعرف منهما أحق بالاسمية، ومن المعلوم أن قولك «أن قالوا» لا تكون إلا معرفة، لذلك فإنه من الأولى أن تكون هي الإسم دون الأسماء التي قد تكون معرفة أحيانا ونكرة أحيانا، لذلك تجد أن الإختيار النصب في كل «أن» مخففة وقعت بعد «كان»، كما أنك تجد اقتران «أن» بقوله ﴿قَالُواْ﴾ الذي يدل على زمان الحدث، كما أنه يشبه المضمر في أنه لا يوصف، وهو أعرف من ﴿قَوۡلَهُمۡ﴾ الذي أضيف إليه ضمير فيتنزل منزلة العلم، كذلك وقوع ﴿أَن قَالُواْ﴾ بعد «إلا» وما بعد «إلا» مثبت، وعلى كلٍ فالقراءتان بمعنى واحد.[88]

& ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [سورة النور:51]

قرأ الجماعة ﴿قَوۡلَ﴾ بالنصب، وقرأها علي وابن أبي إسحاق والحسن ﴿قَوۡلُ﴾

([86]) معاني القرآن للفراء ج283/2 – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج 101/4 – إعراب القرآن للنحاس 687 – روح المعاني للألوسي ج 127/19

([87]) القراءات الشاذة لابن خالويه23

([88]) جامع البيان للطبري ج274/7 – معاني القرآن للزجاج ج477/1 – إعراب القرآن للنحاس ج156/1– إعراب القراءات الشواذ للعكبري ج350/1 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج81/3 – روح المعاني للألوسي ج85/4

بالرفع.[89]

فأما قراءة النصب فعلى أنها خبر «كان»، و﴿أَن يَقُولُواْ﴾ اسمها.

وأما قراءة الرفع فعلى أنها اسم «كان» و﴿أَن يَقُولُواْ﴾ خبرها، وقد مر أن اسم «كان» وخبرها إذا جاءا معرفتين فأنت بالخيار في جعل أي منهما الاسم والآخر الخبر، ولا ينبغي أن يقال أصله (إنما قولُ المؤمنين)، دون «كان»، ثم وضعت «كان» صلة في الكلام، كما قال عز وجل ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [سورة مريم:29] فإن أصلها «كيف نكلم من في المهد صبيا»، لأن قوله تعالى﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ ليس خبر تخبر عنه كمن يقول: «إنما كنت صبيا»، فإنه يجوز أن تقول:«إنما أنا صبي» لكنه بمعنى: إنما كان ينبغي أن يكون قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله أن يقولوا سمعنا وأطعنا، دل عليه السياق السابق حيث قال﴿ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓاْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ فهو سياق في صيغة الماضي.

ولا شك أن قراءة الجمهور أولى، إذ أن قوله تعالى ﴿أَن يَقُولُواْ﴾ أوغل في التعريف، من «قول» في قوله تعالى ﴿قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ لأن الأول لا سبيل عليه للتعريف بخلاف الثاني.[90]

& ومنه قوله تعالى ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [سورة الجاثية:25]

قرأ الجماعة ﴿حُجَّـتَهُمْ﴾ بالنصب، وقرأها ابن عامر ورويس والحسن وعبيد بن عمير﴿حُجَّتَهُمْ﴾ بالرفع.[91]

فأما قراءة النصب فعلى أنها خبر كان مقدم و﴿إِلَّآ أَن قَـالُواْ﴾ اسمها، بمعنى (ما كان إلا هذا القول حجة لهم).

وأما قراءة الرفع فعلى أنها اسم كان، و﴿إِلَّآ أَن قَـالُواْ﴾ خبرها، بمعنى (ما كان حجتهم إلا هذا القول)، وعلى إعمال قاعدة أن الذي تريد إثباته تجعله خبرا فإن قراءة النصب قد دلت على أنه قد انحصرت حجتهم في قول باطل، وأما قراءة الرفع فقد دلت

([89]) تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج429/6

([90]) معاني القرآن للفراء ج258/2 – إعراب القرآن للنحاس 655 – معالم التنزيل للبغوي ج56/6 – الكشاف للزمخشري ج314/4 – الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج317/15 – تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج429/6 – روح المعاني للألوسي ج197/17

([91]) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج372/2

على أن هذه الحجة التى جاءوا بها باطلة، وبذلك تتكامل القراءتان، فكأنهم ظلوا يبحثون عن حجة يردُّون بها القرآن فلم يجدوا إلا حجة واحدة هذه الحجة باطلة.[92]

4 – الخبر الجملة

& ومنه قوله تعالى ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة:117]

قرأ حفص وحمزة ﴿يَزِيغُ﴾ بياء التذكير، وقرأها الباقون ﴿تَزِيغُ﴾ بتاء التأنيث.[93]

فأما القراءة بالتذكير فعلى أنها وما بعدها جملة خبر ﴿كَادَ﴾ واسمها ضمير الشأن، مثل قوله ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ ﴾ [سورة الحجرات:11]، فتكون ﴿قُلُوبُ﴾ مرفوعة على أنها فاعل ﴿يَزِيغُ﴾، ولا تحتاج جملة ﴿يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ إلى رابط لكون الخبر فيها خبرا عن ضمير الشأن، ويجوز أن يكون الرابط الضمير في ﴿مِّنْهُمْ﴾، ومن المعلوم أن إضمار الشأن ليس بمشهور في أفعال المقاربة إلا في «كاد»، كما أنه ليس بمشهور في الناقصة إلا في «كان وليس»، والمعنى (كاد هم يزيغ قلوب فريق منهم).

وأما قراءة التأنيث فعلى أنها خبر ﴿كَادَ﴾ و﴿قُلُوبُ﴾ اسمها، بمعنى «كاد قلوب فريق منهم تزيغ»، إذ أنه لايجوز اعتبار اسم ﴿كَادَ﴾ ضمير الشأن، وذلك بسبب تأنيث﴿تَزِيغُ﴾ وإلا لوجب أن تكون «كادت»، وعلى هذه القراءة يكون خبر ﴿كَادَ﴾ قد تقدم على اسمها، وهذا جائز كقولك: «كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ»، ومن المعلوم أن «كاد» من أفعال المقاربة، فعندما تقول: «كَادَ زَيْدٌ يَجِيء» فإن المعنى (قارب مجيئه)، قال الزجاجي: (ومن أمثال العرب « كَادَ النَّعَامَ يَطِيرُ» و«كَادَ العَرُوسُ يَكُونُ أَمِيرًا» لقربهما من تلك الحال)[94]، وبالتالى فإن المعنى في الآية (قاربت قلوبهم تميل)، أي أوشكت على ذلك بسبب شدة الأمر وصعوبة ما هم فيه.[95]

& ومنه قوله تعالى ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [سورة الحشر:17]

([92]) معاني القرآن للزجاج ج434/4 – مشكل إعراب القرآن لمكي أبي طالب662 – الكشاف للزمخشري ج488/5

([93]) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج281/2

([94]) شرح جمل الزجاجي 211

([95]) الكتاب لسيبويه ج71/1 – معاني القرآن للفراء ج454/1 – معانى القرآن واعرابه للزجاج ج474/2 – إعراب القرآن للنحاس 383 – شرح المفصل لابن يعيش ج121/7– الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج411/10 – روح المعاني للألوسي 40/11

قرأ الجماعة ﴿عَٰقِبَتَهُمَآ﴾ بالنصب، وقرأ الحسن وسليم بن أرقم ﴿عَٰقِبَتُهُمَآ﴾ بالرفع.[96]

فأما قراءة النصب فعلى أنها خبر «كان» مقدم، وقوله ﴿أَنَّهُمَا﴾ في موضع رفع اسم كان، والمعنى (كان أنهما في النار عقبتهما) أى وجودهما في النار عاقبة لهما.

وأما قراءة الرفع فعلى أنها اسم «كان» و﴿أَنَّهُمَا﴾ خبرها، وبالتالي فليس فيه تقديم ولا تأخير، والمعنى (فكان عاقبتهما كونهما في النار).

الخاتمة

ومما سبق يتبين جواز تقديم الخبر على المبتدأ أو ما أصله المبتدأ كاسم إن أو اسم كان، وهذا مما تقتضيه الغاية لبيان معنا معين في قراءة ما، أو توضيح ما هو مبهم في قراءة ما، وذلك من إعجاز القرآن الكريم، حيث أنه مع قلة حروفه إلا أنه اشتمل على معان كثير، ولا شك أن هذه القراءات صورة من صور الإعجاز، إذ أنه قد تشتمل قراءة على معنى وتشتمل غيرها على معنى آخر، ثم يُجمع المعنيان لتعطي حكما يشمل كل المعاني وذلك مثل قوله تعالى ﴿فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ﴾[سورة البقرة:222] حيث قرأ حمزة والكسائي وشعبة وخلف العاشر ﴿يَطَّهُرۡنَ﴾[97] فدلت القراءة الأولى على أنه لا يجوز وطأ المرأة حتى تطهر من الحيض، ودلت القراءة الثانية على أنه لا يجوز وطأها حتى تغتسل بعد الحيض، قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [سورة النساء:12] حيث

(96) القراءات الشاذة لابن خالويه 154

(97) النشر في القراءة العشر لابن الجزري ج227/2

قرأها أُبَيّ وسعد بن أبي وقاص ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ مِنۡ أُمٖ﴾[98]، ولا شك أن القراءة حتى ولإن كانت شاذة إلا أن المعنى المبهم في القراءة المتواترة اتضح، وعليه فإنه قد تختلف القراءات بالتقديم والتأخير أو غير ذلك فيختلف المعنى أو يتنوع أو يتضح.

([98]) تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج198/3

قائمة المصادر والمرجع

1- أحمد بن حنبل (الإمام أحمد بن محمد حنبل الشيباني- ت241هـ) مسند أحمد – ت شعيب الأرنؤوط/عادل مرشد – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الأولى – 1416هـ/1995م.

2- الأخفش الأوسط (أبي الحسن سعيدبن مسعدة ت215هـ) معاني القرآن – تحقيق د.هدى محمود قراعة – ط الأولى – ط مكتبة الخانجي – القاهرة – مصر 1411هـ/1990م.

3- الأعشي الكبير (أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل بن عوف) ت محمد حسين – ط الأولي – مصر – 1950م.

4- الألوسي (العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي – ت1270هـ) روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني – ط الثانية – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.

5- البخاري (أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخارى ت256هـ) صحيح البخاري ط الأولى – دار ابن كثير – دمشق/بيروت – ت1423هـ/202م.

6- البغوي (أبي محمد بن مسعود البغوي – ت516هـ) معالم التنزيل – تحقيق محمد عبدالله النمر/عثمان جمعة خميرية/ شليمان مسلم الحرش – ط الأولى – ط دار طيبة – الرياض السعودية – 1409هـ/1989م.

7- جرير (جرير بن عطية الخطفي – ت 114هـ/732م) ديوان جرير – تحقيق كرم البستاني – دار بيروت – بيروت – بدون ط – 1406هـ/1986م.

8- ابن الجزري (الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ت833هـ) النشر في القراءات العشر – تحقيق علي محمد الضباع – المكتبة التجارية لصاحبها مصطفى محمد – مصر.

9- ابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني ت392هـ) المحتسب – تحقيق علي النجيدي ناصف/ د.عبد الحليم النجار/د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى – بدون ط – ت 1415هـ/1994م.

10- ابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني ت 392هـ) الخصائص – تحقيق محمد علي النجار – ط الثانية – دار الكتب المصرية – ت1371هـ/1952م.

11- حسان بن ثابت (حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري – ت 50هـ) ديوان حسان

بن ثابت – ت أ/عبدأ عبد الله مهنا– دار الكتب العلمية – بيروت – ط الثانية – 1414هـ/1994م.

12– أبو حيان (محمد بن يوسف الأندلسي – ت745هـ) تفسير البحر المحيط المحيط – تحقيق عادل أحمد عبد الموجود/علي محمد عوض – ط الأولى – ط دار الكتب العلمية – لبنان بيروت – 1413هـ/1993م.

13– ابن الحاجب (العلامة عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب – ت 570–646 هـ) الكافية – تحقيق جماعة من العلماء – ط الأولى – مكتبة البشرى – باكستان – ت 1429هـ/2008م .

14– ابن خالوية (أبي الحسن عبدالله الحسين ابن خالوية – ت370هـ) تحقيق آثر جعفري – المطبعة الرحمانية بمصر – ط الأولى – ت1934م.

15– خداش بن زهير (خداش بن زهير العامري – شاعر جاهلي) ديوان خداش بن زهير – صنعة د. يحيى الجبوري – مجمع اللغة العربية – دمشق – 1406هـ/19986م.

16– الخليل بن أحمد الفرهيدي (أبوعبد الرحمن الخليل بن أحمد الفرهيدي – ت100–175) كتاب العين – تحقيق د. عبد الحميد هنداوي– ط الأولى – ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان 1424هـ/2003م

17– الداني (الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني – تحقيق محمد صدوق الجذائري – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – 1426هـ/2005م.

18– أبي داوود (أبي سليمان بن الأشعث الشجستاني – ت275) سنن أبي داوود (تحقيق محمد عبدالعزيز الخالدي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – 1416هـ/1996م).

19– ابن أبي داوود (أبي بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث الشجستاني – ت316هـ) كتاب المصاحف لابن أبي داوود – تحقيق محب الدين عبدالسجان واعظ – دار البشائر الإسلامية – بيروت – ط الثانية – 1432هـ/2002م.

20– الذهبي (الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي ت 748) المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي – تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم – ط الأولى – دار

الوطن – الرياض – 1422هـ/2001م.

21- ذو الرملة (غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة يكنى بأبي حارثة ولقبه ذو الرملة – ت 117هـ) ديوان ذي الرملة – شرحة أحمد حسن بسج – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – 1415هـ/1995م.

22- الرازي (العلامة محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر ت544-644هـ) تفسير الفخر الرازي الشهير بالتفسير الكبير مفاتيح الغيب – ط الأولى – ط دار الفكر – بيروت لبنان -1401هـ/1981م.

23- الراعي النميري (عبيد بن حصين ولقب بالراعي النميري – ت 97هـ) ديوان الراعي النميري – ت رايْنهرت فايبرت – دار فرانتس شتاينر – بيروت 1402هـ/1980م.

24- الرضي (الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي – ت688هـ) شرح شافية ابن الحاجب (دار الكتب العلمية – بيروت – بدون ط – ت محمد نور الحسن/محمد الزفزاف/محمد محي الدين عبدالحميد – ت1402هـ/1982م.

25- الزبيدي (محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي – ت) شرح القاموس المسمى تاج العروس – بدون ت – ط الأولى – المطبعة الخيرية – 1306هـ .

26- الزجاج (أبي إسحاق إبراهيم بن السرى – ت311هـ) معاني القرآن وإعرابه – تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي- ط عالم الكتب – ط الأولى – لبنان- بيروت -1406 هـ /1988م .

27 – الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت 340هـ) الجمل – تحقيق ابن أبي شنب – جول كربونل – الجزائر-1926م .

28- الزمخشري (العلامة محمود بن عمر الزمخشري – ت467-538هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – تحقيق عادل أحمد عبدالموجود/على محمد معوض – ط الأولى – مكتبة العبيكان – الرياض السعودية – 1418 هـ/1998م.

29- ابن السراج (العلامة أبي بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج النجوي – ت 360هـ/929م) الأصول فى النحو – تحقيق محمد عثمان – مكتبة الثقافة – مصر – ط الأولى – 1430هـ/2009م.

30- السعراني – الدكتور محمود السعراني – علم اللغة مقدمة للقارئ العربي – دار النهضة العربية – بيروت.

31- السكري (أبي سعيد الحسن السكري – 290هـ) ديوان أبي الأسود الدؤلي – ت محمد حسن ال ياسين – دار الهلال – بيروت – ط الثانية – 1418هـ/1998م.

32- السَّمَوْأَل (السَّمَوْأَل بن عُريض بن عاديا بن حباء – ت 65ق هـ/560م) ديوان السَّمَوْأَل – تحقيق وشرح د. واضح الصمد – دار الجيل – بيروت – ط الأولى – 1416هـ/1996م.

33- السمين الحلبي (أحمد بن يوسف بن مسعود ت756) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – تحقيق أحمد محمد الخراط – بدون ط – ط دار القلم – دمشق – 1406هـ.

34- سيبويه (أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر – ت180هـ) الكتاب كتاب سيبويه – تحقيق عبدالسلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الثالثة – 1498هـ/1988م.

35- السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي – ت911) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – تحقيق أحمد شمس الدين – ط الأولى – ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – 1418هـ/ 1998م.

36- الشاطبي (القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي ت 590هـ) متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني – تحقيق محمد تميم الزغبي – مكتبة أولاد الشيخ – مصر – ط الثالثة عشر – 1440هـ/2019م.

37- الطبري (أبي جعفر محمد بن جرير الطبري – ت310/224هـ) جامع البيان عن تأويل القرآن – تحقيق محمود شاكر –ط الثانية – ط مكتبة ابن تيمية – القاهرة مصر.

38- د. عبد اللطيف الخطيب – معجم القراءات – دار سعد الدين – دمشق – ط الأولى – ت1422هـ/2002م.

39- عبدالله بن الزبعري (عبدالله بن الزبعري بن قيس بن عدي بن سعد بن سهم) شعر عبدالله بن الزبعري – جمعه د. يحيى الجبوري – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الثانية – 1401هـ/1981م.

40- عبيدالله الجعفي (عبيدالله بن الحر بن عمرو بن خالد بن المجمع بن الجعفي)

عبيدالله بن الحر الجعفي بين أناشيد البطوله والآم الندم دراسة نقدية – إعداد د. أحمد علي دهمان – دار اتحاد الكتاب العرب – دمشق – 2002.

41- عدي بن زيد العبادي – ديوان عدي بن زيد العبادي – تحقيق محمد جبار المعيبد – دار الجمهورية – بغداد – بدون ط – 1385هـ/1965م.

42- ابن عصفور (أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي – ت669هـ) شرح جمل الزجاجي – تحقيق فواز الشعار – ط الأولى دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ت 1419هـ/1998م.

43- ابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل – ت769- 698هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد – ط العشرون – دار التراث القاهرة – ت 1400هـ/1980م.

44- ابن عطية (القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي – ت 541هـ) المحرر الوجيزفي تفسير الكتاب العزيز – بدون تحقيق.

45- عمرو بن معدي كرب الزبيدي – ت21هـ – شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي تحقيق – مطاع الطرابيشي – ط الثانية – مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق – 1405هـ/1985م.

46- العكبري (أبو البقاء العكبري ت616هـ/1219م) إعراب القراءات الشواذ – تحقيق محمد السيد أحمد عزوز – ط الأولى – ط عالم الكتاب – بيروت لبنان – 1417هـ/1996م.

47- العكبري (أبو البقاء العكبري ت616هـ/1219م) التبيان في إعراب القرآن – تحقيق علي محمد البجاوي – دار عيسى البابلي الحلبي وشركاه – 1369هـ/1976م.

48- الفارسي (أبي على الحسن بن عبدالغفار الفارسي ت377هـ) الحجة في علل القراءات السبع – تحقيق عادل أحمد عبد الموجود/علي محمد معوض/شارك في تحقيقه د.أحمد عيس المعصراوي – ط الأولى – دار الكتب العلمية – بيروت – 428 هـ /2007م.

49- ابن فارس (أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا – ت395) مقاييس اللغة – تحقيق د. عبدالسلام هارون – بدون ط – ط دار الفكر – بيروت – 1399هـ/1979م.

50- الفارابي (أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي ت 350هـ) ديوان الأدب – تحقيق د.أحمد مختار عمر/ د. إبراهيم أنيس – ط الأولى – ط مؤسسة دار الشعب – 1424هـ/2003م.

51- الفراء (أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء – ت207هـ) معانى القرآن – تحقيق أحمد يوسف نجاتي/محمد علي النجار – بدون ط – ط دار الكتب المصرية – القاهرة – مصر – ت1374هـ/1955م.

52- الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال لقب بالفرزدق – ت20هـ/641م) ديوان الفرزدق – تحقيق الأستاذ على فوار – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – 1407هـ/1987م.

53- القرطبي (أبي عبد الرحمن محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي – ت671هـ) الجامع لأحكام القرآن – تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي – ط الأولى – مؤسسة الرسالة – لبنان بيروت 1427هـ/2006م.

54- القطامي (عمير بن شييم بن عمرو بن عباد بن بكر بن عامر بن تغلب الملقب بالقطامي ت101هـ) ديوان القطامي – دار الثقافة – بيروت – ط الأولى – 1960م – ت د. أحمد السمرائي/أحمد مطلوب).

55- قيس بن الخطيم (ثابت بن عدي بن عمرو بن سواد بن ظفر ويكنى قيس بن زياد بن الخطيم – ت قبل الهجرة) ديوان قيس بن الخطيم – ت د. إبراهيم السمرائي/أحمد مطلوب– مطبعة العاني – بغداد – ط الأولي – 1381هـ/1962م.

56- قيس بن ذريح (قيس بن ذريحى بن سنَّة بن حذافة بن طريف) ديوان قيس بن ذريح – تحقيق عبدالرحمن المصطاوي– دار المعرفة – بيروت – ط الثانية – 1425هـ/2004م.

57- ابن كثير (الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير القرشي الدمشقي – ت774) البداية والنهاية – تحقيق د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي – دار هجر – مصر – ط الأولى – ت 1418هـ/1997م .

58- كُثير عزه (كثير بن عبد الرحمن الخزاعي – ت 105هـ) ديوان كثير عزه – دار الثقافة – بيروت – جمعه د. إحسان عباس – ت 1391هـ/1971م.

59- لبيد بن ربيعة (لبيد بن ربيعة العامري – 661م) ديوان لبيد بن ربيعة – تحقيق دار صادر– دار صادر – بيروت.

60- ابن مالك (أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله الطائي بن مالك – ت 672هـ) شرح التسهيل – تحقيق د. عبد الرحمن السيد/د. محمد بدوي المختون – دار هجر – بدون ط).

61- ابن مالك (أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله الطائي بن مالك – ت 672هـ) ألفية ابن مالك – دار المنهاج – الرياض – 1428هـ – سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله بن العيوني).

62- الماوردي (أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري – ت450هـ) النكت والعيون تفسي الماوردي– دار الكتب العلمية – بيروت – بدون ط – تحقيق السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم.

63- المبرد (أبي العباس محمد بن يزيد المبرد – ت210– 285هـ) المقتضب – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – ط الثالثة – القاهرة مصر – 1415هـ /1994م .

64- المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي – ت 354هـ/965م) ديوان المتنبي – دار بيروت – بيروت – بدون ط – 1403هـ/1983م.

65- مجمع اللغة العربية – المعجم الوجيز – مطبعة الأميرية – مصر – ت1416هـ/1995م.

66- مجمع اللغة العربية – المعجم الوسيط – مكتبة الشروق الدولية – مصر – ط الرابعة – ت1425هـ/2004م.

67- المخبل السعدي (ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عوف) المخبل السعدي حياته وما تبقى – صنعه حاتم الضامن – الإعدادية المركزية – بغداد.

68- محمد محمد حسن شراب – شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط الأولى – ت1427هـ/2007م.

69- امرؤ القيس (اسمه جُنْدُح، وقيل: عَدَيَ، وقيل: مُلَيْكَه، لقبه امرؤ القيس – ت80ق هـ/585م) – ديوان امرؤ القيس – اعتنى به وشرحة عبدالرحمن المصطاوي – ط الثانية – دار المعرفة – بيروت – ت 1425هـ/2004م.

70- الإمام مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت206–261هـ) صحيح مسلم – تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – ط الأولى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – 1412هـ/1991م.

71- عمرو بن معد يكرب (عمرو بن معد يكرب الزبيدي – ت21هـ) جمعة/مطاع الطرابيشي – دار الفكر للطباعة – دمشق – ط الثانية – 1505هـ/1985م.

72- مكي أبي طالب (أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي – ت437) مشكل إعراب القرآن – تحقيق د. حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت ط الثانية – 1405هـ/1984م.

73- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بم مكرّم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة بن منظور ت711هـ/1311م) لسان العرب – تحقيق عبد الله علي الكبير/محمد أحمد حسب الله/ هاشم محمد الشاذلي – بدون ط – دار المعارف مصر.

74- النابغة الذبياني (أبو أُمامة زياد بن معاوية بن ضباب الزبياني وهو شاعر جاهلي عاش سنه530م) ديوان النابغة الذبياني – تحقيق حمدو طمَّاس– دار المعرفة – بيروتت – ط الثانية – 1426هـ/2005م.

75- النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة بن جعده – ت50هـ/670م) ديوان النابغة الجعدي – ت د. واضح الصمد – دار صادر – بيروت – ط الأولى – 1998م.

76- النحاس (أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس – ت 338هـ) اعراب القرآن – تحقيق خالد العلي – ط الثانية – ط دار المعرفة – بروت – لبنان – ت429 هـ /2008م.

77- أبو النجم العجلي (الفضل بن قدامة بن عبيدالله بن الحارث –130هـ) ديوان أبي النجم – جمعه وشرحه د.محمد أديب عبدالواحد جمران – مطبوعات مجمع اللغة بدمشق بدون ط –1427هـ/2006م.

78- النمر بن تولب العكلي (النمر بن تولب بن زهير بن أُقَيْش بن عبد بن كعب بن عوف بن الحرث – مات في أواخر خلافة الصديق أو أوائل خلافة عمر وقد عاش مائتي عام) ديوان النمر بن تولب – جمع وشرح وتحقيق د.محمد نبيل طريفي – ط الأولى – دار صادر – بيروت – ت200م.

79- ابن هشام (الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، الأنصاري المصري – ت 761هـ) أوضح المسالك إلى ألفية

ابن مالك – شرح وتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد – بدون ط – بيروت.

80- ابن يعيش (موفق الدين بن علي بن يعيش – ت643) شرح المفصل – تحقيق مشيخة الأزهر المعمور – بدون ط – ادارة الطباعة المنيرية بمصر.